العـراق في صـدارة الـدول الأكـثر فشـلاً .. المـشـاكـل والحـلـول

أصدرت مجلة السياسة الخارجية (فورن بولسي)، وهي أحد إصدارات جريدة الواشنطن بوست المستقلة، تصنيفها لأكثر الدول فشلا في العام الماضي (2011). وقد ورد اسم العراق في المرتبة التاسعة، بعد الصومال وتشاد والسودان والكونغو وهاييتي وزمبابوي وأفغانستان وجمهورية إفريقيا الوسطى. وقد وضع معدّو الدراسة تصنيفهم اعتمادا على اثني عشر مؤشرا هي: الضغوط الديموغرافية، قضايا النازحين، التذمر الجماعي، الهجرة، التنمية غير المتوازنة، الانحدار الاقتصادي، نزع الشرعية عن الدولة، الخدمات العامة، حقوق الإنسان، الحالة الأمنية، النزاع الطائفي، والتفاعل الدولي.

معاناه بلا حلول

علاء خالد غزالة

وللمقارنة، فإن باكستان جاءت في المرتبة الثانية عشرة تليها اليمن، بينما حلت كوريا الشمالية في المرتبة الثانية والعشرين. أما مصر فقد احتلت المرتبة الخامسة والثلاثين، جاءت بعدها بعشر مراتب إيران، بينما قبعت سوريا، رغم استمرار حالة الثورة فيها معظم العام الماضي، في المرتبة الثامنة والأربعين.

ولابد من الإشارة إلى أن العراق حقق تقدما مضطردا، وان لم يكن كبيرا طوال، الأعوام الأربعة السابقة لهذا التقرير. فقد كان تصنيفه خامسا في عام ٢٠٠٨، ثم حلّ سادسا في عام ٢٠٠٩، فسابعا عام ٢٠١٠، ليصبح تاسعا عام ٢٠١١. ويعود الفضل في هذا التقدم إلى حصول تحسن في الوضع الأمني، وانخفاض نسبة الهجرة، والانخراط في المجتمع الدولي، وتخفيف الضغوط الديموغرافية، وتراجع وتيرة التذمر العام. وفي المقابل، فان هناك تراجعا في قضايا مثل التنمية، وتوفير الخدمات العامة، بينما بقيت معظم القضايا الأخرى في حال مراوحة خلال هذه السنوات الأربع.

لاشك في أن العراق قد مرّ بظروف غير اعتيادية منذ ثمانينات القرن الماضي، من حروب وانتفاضات وقمع وحصار، وصولا إلى الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، الذي كان مصدرا للكثير من عوامل الفشل ضمن الدولة العراقية بسبب قصور عقلية المحتل عن فهم طبيعة تنظيم هذه الدولة، ولاعتماده على ثلة من "المستشارين" غير الخبيرين في الشأن العراقي، وإن كان بعضهم من أصل عراقي، إلا أن جلّ ما قدموه كان لمصلحة شخوصهم، أو أحزابهم، أو لطائفتهم، وندر أن فكروا في تقديم المصلحة الوطنية العليا. هذا المبدأ الذي بتنا نطلق عليه "المحاصصة" كان من اشد الأمور التي جاءت مع الاحتلال، ولكنها ترسخت في ظله ولم ترحل مع جلائه.

بيد أن نظرة على قائمة الدول التي أوردنا بعضها تشعرنا بالأسى لتقدم بلدنا عليها، مثل اليمن التي أمضت عاما مليئا بالفوضى السياسية والأمنية قبل أن تنتقل إلى نوع من الحكم التوافقي، وما رافق هذه الاحداث من سيطرة تنظيم القاعدة على مناطق واسعة من البلاد، ومن المعروف أن هذا التنظيم يتبنى نهجا فوضويا في إدارة المناطق التابعة له، الأمر الذي يفسر تقدم أفغانستان والصومال على رأس تصنيف أكثر الدول فشلا. ومن الملاحظ أن جميع الدول التي تقدمت العراق هي من الدول الأقل قدرة من الناحية الاقتصادية، كما أنها ليست بذات إمكانات بشرية وفكرية كبيرة، على خلاف العراق. يضاف إلى ذلك إن معظم هذه الدول يمر بظروف أمنية خطرة للغاية أو تخضع لأنظمة فاشية تنتمي إلى حقبة عفا عليها الزمن، في الوقت الذي تمضي الأمم قدما في تواصلها عبر وسائل الاتصال الحديثة. وربما كان كل هذا مبررا كافيا لتصنيفها على رأس القائمة. أما العراق، فعلى الرغم من كل المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية التي مازال يعانيها، فهو يتمتع بقدرات ثقافية واجتماعية واقتصادية كان من الأحرى أن تمنعه من تبوُّء مركز متقدم في تصنيف الدول الأكثر فشلا. ألا ترى أن دولة مثل كوريا الشمالية، قد استطاعت أن تتخطى المراكز العشرين الأولى، على الرغم من العزلة الدولية التي تخضع لها، وانهيار اقتصادها، ونظام حكمها الشمولي الذي لابد انه يقتل الروح الإبداعية لدى شعبها.

من الممكن أن نضع قائمة طويلة بالأسباب التي أدت إلى أن يحتل العراق مركزه الحالي في قائمة الدول الأكثر فشلا. وربما تضمنت هذه القائمة أمورا مثل النزاعات السياسية المستمرة التي تعوق عمل الدولة، وسوء إدارة الموارد المادية والبشرية، وانتشار الفساد على نحو غير مسبوق في هذه البلاد. كما أن أداء السلطة التشريعية ليس بالمستوى المطلوب كنتيجة للتطاحن السياسي، بينما تخضع الكثير من القنوات القانونية إلى ضغوطات سياسية تحد من دورها المرجو في عملية بناء دولة القانون.

لكني أعتقد أن أكبر مشاكل البلاد إنما تأتي من ضعف المفاصل الإدارية للدولة بكافة مستوياتها، التي تصبح أكثر سوءا مع النزول إلى المستويات الأدنى في الهرم الإداري. إن طبيعة بناء الدولة الإداري الحالي قد جعل من الصعب على المشاريع التنموية أن تنجز خلال أوقات معقولة، إن كان لها أن تنجز على الإطلاق. وأدت النظم الإدارية المعقدة إلى إيجاد بيئة غير جاذبة للاستثمار الأجنبي، وثبّطت من قدرات الاستثمار المحلي. فعلى الرغم من تضاعف أعداد الموظفين الإداريين والفنيين خلال السنوات الأخيرة إلا أن الملاحظ أن الأداء قد انخفض بشكل عام عما كان عليه قبل عشرة أعوام مثلا، وهذا ليس من باب المقارنة مع نظام الحكم السابق. فعلى الأرجح إن الكثير من الروتين الإداري الذي بات لا غنى عنه اليوم قد ترسخ تحت ظل النظام السابق، ولكن يبدو أن ما من قدرة سياسية أو تشريعية على تجاوز هذا الروتين عن طريق إعادة النظر في النظم واللوائح والتعليمات والقوانين المرتجلة التي صدرت عن أركان النظام السابق وكان المقصود منها وضع المزيد من العوائق أمام الشعب وجعل حياته أصعب ضمن نهج سياسي موجه لمنع الأفراد والجماعات من الانتفاضة والثورة على هذا النظام.

وإذا أردنا أن نحدث تغييرا حقيقيا في نظام الدولة الإداري الحالي فعلينا أن نبدأ بالقاعدة الإدارية: الموظف الأول المسؤول عن تمشية معاملات الأفراد والشركات وما إلى ذلك. يجب أن ننظر في كيفية جعل هذا الموظف مسؤولا بشكل حقيقي، وليس عن طريق المعاملات الورقية الكثيرة التي تهدف إلى إزاحة المسؤولية عنه في واقع الأمر. ثم يتدرج الأمر صعودا مع مدراء أكفاء قادرين على اتخاذ قرارات دون التخوف من الملاحقة القانونية، إلى هيئات إدارية ذات بُعد تنظيري يسمح لها بوضع مشاريع القوانين المناسبة لحماية المستويات المختلفة من الهيكل الإداري، أو إلغاء لوائح موروثة غير ذات قيمة في الوقت الحالي إن لم تكن عبءاً على الواقع الإداري للدولة.

وغني عن الذكر أن القدرة الاقتصادية لأي بلد لم تكن يوما ولن تكون أهم عوامل نجاحه. بل على العكس من ذلك، قد تكون سببا لفشله إن لم تتم إدارة الموارد بالشكل الصحيح. فأقل أقطار العالم غنى بالثروة الطبيعية، مثل اليابان، لم تمنعها من تصدر قائمة الدول الصناعية المتطورة.

أدرك أن هذا التغيير سوف يكون صعبا ويقتضي الكثير من العمل الشاق، تشريعيا وسياسيا، قبل أن يمكن بدء العمل الإداري ذاته. لكن علينا أن نبدأ من نقطة إذا ما أردنا أن ندرأ عن أنفسنا تهمة الدولة الفاشلة، وكلما تأخرنا في الانطلاق في تلك البداية أصبح التغيير أصعب. وعلينا ألا ننسى أن تحسين أداء الدولة إداريا سوف ينعكس أولا وأخيرا على المواطن، الذي يفترض أن يصب كل ما يفعله النظام في مصلحته.

قرطاس

أحمد عبد الحسين

فـضـيـحـتـنـا

في الخبر إن الجيش السوريّ الحرّ وضع يده على وثائق تثبت تعاون بعض قادة المعارضة العراقية "سابقاً" ممن كانوا في سوريا مع مخابرات الأسد، وقالوا إنهم سيكشفون عن هذه الوثائق قريباً.

لو صحّ الخبر، ولو تمّ الكشف عن وثائق كهذه فستكون فضيحة بحقّ، تعدل في حجمها و"فضائحيتها" وثائق كوبونات صدام.

من عاش في سوريا التسعينات وكان مطّلعاً على أحوال قادة المعارضة العراقية هناك لن يستغرب أو يندهش من كون بعض هؤلاء القادة أفراداً في مخابرات حافظ .ثم بشار .الأسد، فالجميع كانوا مرتبطين بمكتب تابع للمخابرات يديره عميد "مشهور باسمه الأول صلاح" عُرف عنه تقريعه الدائم لهم كلّ صباح، وأحياناً لا لشيء إلا للتفكّه والتندّر عليهم.

كثيرون لم يندهشوا من صمت الساسة العراقيين مطوّلاً خلال سنين على التدخل السوريّ الفضّ في الشأن العراقي وإشاعتهم الفوضى، وتبنّي سوريا الأسد للقاعدة وتدريبها، لم يستغربوا ذلك كله لأنهم رأوا خلفه سبباً وجيهاً .إضافة إلى أوامر إيران. يتمثل في ابتزاز مخابرات الأسد لساستنا بكشف وثائق تعاملهم السابق معها.

نتذكر كيف شهدنا أحياناً سياسيين عراقيين حاولوا أن يبتلعوا حبة شجاعة ليدينوا مواقف سوريا وتلاعبها بأمن العراق لكنهم سرعان ما يبتلعون تصريحاتهم الحادة وينسونها ويحاولون إنساءنا، ربما كان وراء ذلك كله خوف من كشف هذه الوثائق.

إذا صح الخبر وأصبحت هذه الوثائق في يد المعارضة السورية فهل سنشهد فصلاً جديداً من المساومات قد يسفر عن تغيير الساسة العراقيين مواقفهم باتجاه التودد لخصوم بشار.

مصادر في الجيش السوري الحر قالت إن الساسة العراقيين المتورطين بالتعاون مع مخابرات النظام السوري، هم الآن مسؤولون كبار في الدولة العراقية، وإنهم بكشفهم الوثائق سيجعلون فضيحتهم بجلاجل.

أظن أن هذه المصادر مخطئة فلن تهزّ هذه الوثائق شعرة من رأس أو لحية مسؤولينا، ستمرّ هذه الفضيحة مثلها مثل فضائح سابقة وفضائح أخرى ستأتي بإذن الله، فضائح السرقات والاختلاس وتزوير الشهادات وتعيين الأقارب ومساندة الإرهاب وتهريب السجناء والمطلوبين للعدالة، سرقة قوت الناس واستيراد بضائع فاسدة، التلاعب بالقوانين وفضائح أخلاقية بلا حصر، هذه وغيرها كثير ارتكبها الساسة عندنا ونشرت بالوثائق وعرفها الناس وتكلموا عنها لكنها مرتْ وعبرت بسلام، وما زال لدينا .في الشارع كما في الإعلام .من يدافع عن السياسيّ الفاسد والمرتشي والطائفيّ بأساليب وحجج لا يصل إليها حتى الشيطان الرجيم.

السوريون الأحرار تكلموا عن فضيحة ستحيق بالساسة العراقيين، لأن هؤلاء السوريين لم يعرفوا بعد أن جلود ساستنا كجلود التماسيح لم يعد يؤثر فيها شيء، فقدوا الحسّ منذ زمن بعيد وأفقدوا أتباعهم الحسّ أيضاً، ربما لأن أتباعهم أخذوا العقار الطائفيّ الذي يجعل كل ما يأتي به ابن الطائفة حسناً وخيراً محضاً.

أرض السياسة العراقية أرض فضائح وفيها أناس احترفوا الفضيحة وأدمنوها.. ولذا فإن وثائق تثبت ارتباطهم بمخابرات نظام في طريقه للزوال لن تحدث فضيحة لأناسٍ .. وجودهم هو الفضيحة .. فضيحتنا لا فضيحتهم.

فـيـدراليـات طـائـفـيـة

قيس قاسم العجرش

سنحاول أن نلوي عنق الواقع كي لا نستحي من الحقيقة المخجلة جداً،لنفترض أن الطائفية جاءت مع الظروف الغرائبية التي مرّت بالعراق، يعني أنها منتج مستورد.

وكذلك سننسى أننا أفطرنا صباح يوم الانتخابات على طبق طائفي دسم جداً جعلنا نترنح ونتقيأ دماً منذ تلك الساعة المصابة بالصرع إلى يومنا هذا.

وسنزيل من ذاكرتنا،أو ما تبقى منها،صورة ضباع الطائفية وهي تتجول برائحة أفواهها العفنة بعد وجبة دسمة من الحماسة السينمائية أنتجت"يوتيوبات"خالدة.

موروث لا يمحى من الأفلام أقلها وحشية يظهر به شباب يُحرقون تحت صيحات دولة العراق الإسلامية بالتوحيد والتكبير لله سبحانه!.أو كواتم يحملها الأمير بيده ويسبح لله باليد الأخرى والنتيجة ٤٠٠ ألف جثة من ذوات البراغي قياس ١٧.

سنفترض أننا لم نسمع بالطائفية وانحيازاتها وجدلها الذي يُربى كثير من العراقيين عليه منذ بواكير كلمات ..بابا وماما ودادا....طائفية ...لنتجمّل ونقول إننا لم نسمع بها ،لا في زواج ولا في مجلس مليشيا ولا في جدل مقهى معركة عشائرية ولا حتى عبر أداء طبقة سياسية حلبت الطائفية حتى من أنفها.

وسنفترض أيضاً أن السنة والشيعة في العراق إنما هي "أطياف متآخية" تمثل "شدة ورد" وتكوّن لوناً واحداً اسمه العراق يغطي على كل الهويات الفرعية وإن فينا ملاكاً صغيراً يقول دائماً كلما اجتمعت القوى السياسية ،يقول لنا ولهم، إن العراق أولاً.

سنفترض..... كل هذا..ما أصعبها من فرضية ..ونتفرج على سوريا.

سنشاهد أناسا من هذه الطائفة يضعون كل العراق على كف عفريت الطائفة الأخرى وسيكرهون أن يقال لهم إنهم"اصطياف"إذ لا ضوء عندهم يحتاج إلى طيف إنما كل منهم سيبحث عن درهمه المفقود بعين واحدة بينما فقئت الأخرى بيد دجال طائفي بامتياز.

سنتفرج على سوريا، ماذا سنشاهد؟

سنشاهد علويين وضعهم حظهم العاثر أمام خيار واحد لا تثنية فيه أبداً ، سيحملون السلاح دفاعاً عما تبقى من أنفاسهم، ربما ستكون مذبحة جديدة للأرمن بنسخة علوية.

هؤلاء يكونون ١٦ بالمئة من شعب سوريا ساقت الأقدار زعماءهم ليستولوا على السلطة قبل أربعين عاماً ولأنهم "أقلية"فقد سعى هؤلاء الزعماء إلى الحكم باسم القومية أولاً، فكانت سوريا عربية(من باب التغطية على التفرد الطائفي للعلويين)قبل أن تكون "سوريا"أولاً.

هل كان اختياراً للعلويين المطاردين الآن؟..، أشك في ذلك.

ماذا سنشاهد أيضاً؟....سنشاهد جيرانا بمواقف مخزية لا تفترق كثيراً عن حفلة العرس التي سمعني طبلها وزمرها أثناء مجالس الفاتحة التي غرق العراق بظلامها في العهد الطائفي الممتدة ذيوله إلى يومنا هذا.

سنشاهد سوقاً انتهازيا بمعنى التفصيل والإجمال للانتهاز يلعب على آلام الآخر ودمه وعظامه طالما خدم الطائفة.

الانتهاز لم يأت هذه المرّة من الموروث أو الأمراض الاجتماعية التي تنتقل بالعدوى من جيل إلى آخر ،هذه المرة كان حامل الفايروس حكوميا بامتياز، أي سفور لقباحة الوجوه نتحسسه في هذه اللحظة الطائفية؟

ماذا سنشاهد أيضاً؟...شعب سوري مغلوب على أمره تمكن بثمن فادح أن يكسر حاجز الصمت مع سلطة بعثية لها كل ما للبعث من خصائص ومعيب جداً ان ننسى البعث العراقي هنا،ومع ذلك فالقطط الإنتهازية التي تربصت بالتجربة العراقية أدارت الأعناق هذه المرة تجاه الشام ، إنها ثمرة أينعت للقطاف..لكن بيد طائفية.

ماذا سنشاهد أيضا؟...أزمة هي الأطول لحد الآن من بين مواسم الربيع العربي ومع ذلك (بلا غرابة)نجد أن حكومتنا لم تحسم موقفها المختلط المضطرب من الدكتاتورية السورية إلى الآن، لا هي نأت بنفسها وسكتت ولا هي ساندت الأسد المحتضر احتضارا بشعاً مستمراً.

منظومات الدفاع بالنيابة تتقافز تنثر المال والسلاح ،علها تفلح في خلق رعوية مليشيوية طائفية ترصف طريق الدم الطائفي المستمر..سرقة الثورة السورية قد شرع بها منذ زمن.

بعد أيام قليلة سيصبح بشار الأسد والمنظومة التي كان جزءاً منها في المنطقة من الماضي وستبقى الذاكرة فقط ...ماذا سنتذكر؟

سنتذكر أن حكومتنا وجهت الاتهام بوضوح إلى سوريا بشار بالوقوف وراء تفجيرات ١٩ آب عام ٢٠٠٩المتزامنة مع معمعة التطبير العراقي من أجل المناصب، وبعد أن استتب الأمر لرئيس حكومتنا بالغلبة أرسل وفداً برئاسة الشيخ الزهيري(وهو قيادي في حزب الدعوة فقط)للقاء المسؤولين السوريين وتطبيع العلاقات وتبويس اللحى(الحليقة والمطلقة) ،كان ذلك في أيلول من العام التالي، الغريب أن الوفد كان برئاسة حزبية مع ذلك ضم وزراء بين جنباته وخرج ليقول إن العراق يقف بالضد من المؤامرات التي تهدد استقرار سوريا ، وقتها كانت درعا تستغيث من سكاكين الشبيحة وامتلأت سجون النظام السوري بالأطفال والشباب واليوم"المتآمرون"كما أسماهم الخطاب العراقي المتصالح حديثاً آنذاك،سيطيحون بالذي سبق أن"تآمر"على العراق وورط نفسه بدعم الإرهاب.

سنتذكر أيضاً أن الموضوع السوري (كما الحال العراقي)كانت لطخة الطائفية قد لوثت كل أوراقه الحاضرة أينما تم تناوله سواء في الرياض أم الدوحة أم دمشق أم إسطنبول أم ..مع الأسف في بغداد.

بغداد المكتوية بالأصل من ألم رميها بالطائفية والمخنوقة بسبب المواقف الطائفية تجاهها من أبناء العم، لكنهم طائفيون وإن كانوا أبناء عمومتنا ، هكذا كنا نصبر النفس.

والأكثر دموية في مشرحة الطائفية أن تمضغ حكومتنا من لحم الطائفية كما كانت تنهش هي ذاتها إلى وقت قليل مضى.

القصة طائفية ..والأبطال طائفيون.. والكلام طائفي ...وسوريا في طريقها إلى أن تكتب الطائفية في دستورها الذي سيولد في العصر الطائفي.

فهل رأيتم زرعة شيطانية يستثمرها سحرة السياسة كما تستثمر الطائفية اليوم؟

السوريون ..كسروا حاجز الخوف والصمت

مـاذا يـجـري في سـوريـا ؟

يعقوب الرفاعي

ما يدور من أحداث ساخنة في سوريا ؛ يعكس صراعا دوليا بين قوى النقض (الفيتو) يرتبط بطبيعة المصالح السياسية والاقتصادية ومستوى نفوذ كل دولة في منطقة الشرق الأوسط وهي المنطقة التي تعدّ من أخطر مناطق التوتر في العالم ، ومن البديهي أن ما يجري في سوريا يشير بوضوح إلى تنازع سوري سوري تشعل نيرانه أبرز دول المنطقة ، وأن هذا التنازع هو حلقة في مسلسل الصراع الدولي بين الكبار ، مما يؤكد فقدان دول المنطقة سيادتها السياسية والأمنية والاقتصادية ، لأنها دول تفتقر إلى القدرة على التقارب في ما بينها سياسيا لحل مشكلاتها المعقدة دون السماح للكبار الدوليين بالتدخل في شؤونها الداخلية أو الإقليمية .

لو افترضنا أن هذه الدول تملك الإرادة على احتواء مشاكلها الإقليمية فإنها ستتمكن من طي صفحة التدخلات الخارجية وبناء علاقات إقليمية في ما بينها ، لكن يبدو أن هذا الافتراض هو من المستحيلات حسب المعطيات المتوفرة ، فكل بلد إقليمي مؤثر كالسعودية وإيران وتركيا وقطر يرغب في صناعة سياسته الخارجية بعيدا عن مصالح نظرائه بل يصنعها ويخطط لها وفق مقدار انتفاعه من مصالح حلفائه الكبار .

من الممكن أن تتوقف الحرب في سوريا في أية لحظة عن طريق إيجاد تسوية بين النظام السوري ومعارضيه بعيدا عن الأجندات الخارجية ، أو تنتهي بتفعيل الدبلوماسية الذكية بين إيران وسوريا من جهة وتركيا والسعودية وقطر من جهة أخرى ، أو تنتهي عبر البوابة الدولية بإيقاف عجلة الحرب الباردة بين الكبار .

هل هي حرب استنزاف للشعب السوري لترسيخ نفوذ الكبار في المنطقة وضمان الحفاظ على مصالحهم؟ نعم هي كذلك ، فالشعب السوري يدفع الثمن الباهظ أرواحا ودماء وتشردا ليطمئن الكبار على ضمان مصالحهم للعقود القادمة .

لا يمكن اعتبار ما يدور من أحداث في سوريا له صلة بنظام قمعي ومعارضة مقموعة ،فالطرفان يمارسان القمع ، ولا يمكن اعتبار ما يدور في سوريا هو بمثابة دفاع عن النفس أو الدفاع عن حقوق الإنسان ،فالطرفان ينتهكان حقوق الإنسان ، إذن طاحونة الحرب الدائرة في سوريا تدور عجلاتها بموجب تزايد الأطماع الخارجية الإقليمية والدولية في سوريا والمنطقة.

فهل نحن أمام أزمة معقدة متشابكة من الصعب التغلب عليها ؟

إن أفضل الحلول هو الحل السوري السوري وليس الحلول الدولية أو الإقليمية ، فهل يمكن للطرفين المتنازعين أن يمتلكا الإرادة الصلبة للتسوية وتفعيل الهدنة للخروج من الأزمة ؟ ليس الأمر مستحيلا انطلاقا من الحرص على سوريا من الانهيار والسقوط في براثن حرب أهلية واسعة النطاق تحرق الأخضر واليابس .

على السوريين جميعا أن ينتبهوا جيدا لما يحاك ضدهم خلف الكواليس ، فالحرب الدائرة التي أصبحوا وقودها نشبت ويتصاعد سعيرها لكي يحترقوا أجمعهم بلهيبها حتى يتمكن الكبار الدوليون من تطبيق خريطة جديدة للمنطقة لا تصب في صالح السوريين وشعوب المنطقة إطلاقا ، بل تصب في مصلحة الكبار فقط .